

نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

ديسمبر 2020



البنك المركزي اليمني

نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

ديسمبر 2020

صادر عن

الإدارة العامة للبحوث والإحصاء

البنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي - عدن

قائمة المحتويات

الصفحة

4	تقديم
7	ملخص تنفيذي
	الفصل الأول:
12	الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية
13	- أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي
14	- ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية
	الفصل الثاني:
17	التطورات النقدية والمصرفية
18	- أولاً/ميزانية البنك المركزي اليمني
20	- ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك
23	- ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه
24	- رابعاً/أهم الإجراءات في مجال السياسة النقدية
	الفصل الثالث:
28	تطورات المالية العامة
29	- أولاً/الإيرادات العامة والمنح
31	- ثانياً/النفقات العامة
33	- ثالثاً/الميزان الكلي
34	- رابعاً/الدين العام الداخلي
	الفصل الرابع:
36	القطاع الخارجي
37	- أولاً/ميزان المدفوعات
42	- ثانياً/موقف الدين العام الخارجي
	ملحق احصائي:
45	- دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية

تقديم

يسر البنك المركزي اليمني أن يضع بين يدي القراء والباحثين والمهتمين بالتطورات الاقتصادية والنقدية في الجمهورية اليمنية العدد الأول من النشرة الربع السنوية (ديسمبر 2020) آمليين أن تعود بالفائدة على كل من يستخدمها.

وتستعرض النشرة أهم التطورات الاقتصادية والنقدية التي شهدتها الاقتصاد اليمني خلال عام 2019 والأشهر التسعة الأولى من عام 2020، وتتكون من أربعة فصول. تناول الفصل الأول الأوضاع الاقتصادية الراهنة على المستويين العالمي والمحلي، بينما تناول الفصل الثاني آخر التطورات النقدية والمصرفية. ويخصص الفصلان الثالث والرابع على التوالي للمالية العامة وتطورات القطاع الخارجي.

على الرغم من الحرب المستمرة، شهد الاقتصاد اليمني معدلات نمو إيجابية في عامي 2018 و 2019، بعد الخروج من مرحلة إنكماشية طويلة. ساهمت الأنشطة البترولية بشكل كبير في هذا النمو بسبب الارتفاع الكبير في إنتاج النفط. أثر تفشي وباء كوفيد 19 في أوائل عام 2020 والإغلاق اللاحق للمنافذ، وما تبعه من إنهيار كبير في أسعار النفط العالمية، لتنعكس سلباً في مجملها على الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وتسبب ذلك في حدوث خسائر فادحة في الأرواح وسبل العيش، ليدخل بعدها الاقتصاد العالمي مرحلة الركود، وهو ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة من حيث فقدان الإنتاج والعمالة. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يكون لإنخفاض أسعار النفط وانتشار الوباء تأثير سلبي كبير على النشاط الاقتصادي اليمني مع توقع إنكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5% في عام 2020. بالإضافة إلى هذه الصدمات، فإن حظر الأوراق النقدية المطبوعة الجديدة في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، والذي تم تنفيذه منذ يناير 2020، حد من قدرة الحكومة على دفع الرواتب في هذا المجال، وعقد سير السياسة النقدية من خلال ارتفاع تكلفة التعاملات المالية وتوسيع فجوة أسعار الصرف بين أسواق المناطق المحررة والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيين.

ظلت الضغوط التضخمية، التي كانت متآنية إلى حد كبير من التضخم المستورد، قوية في تأثيرها على الجمهورية والتي لا تزال تشكل تحدياً اقتصادياً كبيراً، وبالتالي تتطلب استجابة منسقة ومستدامة للسياسة النقدية هدفها استقرار الأسعار وتوفير السيولة الكافية للاقتصاد للحفاظ على التمويل السلس من احتياجات القطاعين العام والخاص بما يتماشى مع المهمة القانونية الرئيسية للبنك المركزي اليمني كما هو منصوص عليه بوضوح في المادة 5 من قانون البنك المركزي.

تحسنت وضعية المالية العامة خلال العامين الماضيين على خلفية الارتفاع النسبي في صادرات النفط وإن كان بعيداً جداً عن مستوى ما قبل الحرب. ومع ذلك، لا يزال ترشيد الإنفاق وتمويل عجز المالية العامة من القضايا الحاسمة التي يتعين معالجتها قريباً بالتنسيق الوثيق بين جميع الجهات الحكومية ذات الصلة. في الواقع، تم تمويل العجز المالي إلى حد كبير من خلال الاصدارات النقدية من قبل البنك المركزي في حين تم تمويل جزء صغير من العجز المالي من خلال قروض السوق المحلية مما ساهم في تخفيف الضغط على حجم النقود المصدرة. كما سيظل تعزيز إدارة المالية العامة وتطوير سوق الدين المحلي والتعميق المالي من بين الأولويات القصوى للإصلاحات المتوخاة خلال السنوات القادمة.

استمر الوضع الخارجي في التدهور منذ بداية الحرب، مما أدى إلى ضعف كبير في قيمة العملة المحلية بإستثناء عام 2019 حيث سجل استقرار نسبي لسعر صرف الريال الذي ساعده توفر رصيد هام من النقد الأجنبي من خلال عمليات السحب من الوديعة السعودية. ويمكن القول هنا أن إعادة إنعاش النشاط الاقتصادي، وتعزيز عائدات الصادرات، وبناء أرصدة آمنة من الاحتياطيات الأجنبية، والحد من التمويل المباشر للعجز الحكومي هي الركائز الأساسية لسياستنا المالية الكلية خلال الفترة المقبلة.

إن المستوى العالي من الجهود المبذولة من قبل الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، في إصدار هذه النشرة قد ساهم بشكل كبير في رقي الأداء السلس والفعال للبنك المركزي اليمني، لتستحق منا التقدير العميق. كما لا ننسى الإدارات الأخرى التي ساهمت بجهودها

وبياناتها. لذلك، نود من هنا أن نعرب عن شكرنا الخاص للإدارات المعنية على ما قدموه في سبيل إنجاز هذا العمل الكبير.

الجدير بالإشارة إليه أيضاً أن البنك المركزي اليمني بدأ في تلقي الدعم الفني منذ منتصف عام 2019 من شركائنا الرئيسيين بقيادة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في أداء الوظائف الأساسية، والاضطلاع بمختلف المسؤوليات بكفاءة وبناء القدرات من خلال خطة عمل ذات إطار زمني أعدت وفقاً للتوصيات كما ورد في تقرير التقييم التشخيصي للمساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي (IMF) الذي تم إعداده في نوفمبر 2018، والذي يغطي المجالات الوظيفية الأساسية للبنك المركزي اليمني وعملياته.

،، والله الموفق

المحافظ

أحمد عبيد الفضلي

ملخص تنفيذي

من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي بنسبة 4.4% في عام 2020 مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته 2.8% في عام 2019. ويرجع الإنكماش المتوقع في عام 2020 الى إنتشار جائحة كورونا (كوفيد 19) والتي كان لها الأثر الأبرز في تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5.8% والاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 3.3%. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعافى الاقتصاد العالمي خلال عام 2021 بما نسبته 5.2% مدعوماً بنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 3.9% والاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 6%. وفي مجال التضخم فقد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2020 لكل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليبلغ معدله 1.6% و 4.8% على التوالي مقارنة مع 1.5% و 4.7% على التوالي في عام 2019. وتشير تقديرات عام 2021 الى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة الى 1.8%، في حين سينخفض في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليسجل 4.3%.

على الصعيد المحلي، سجلت الأنشطة الاقتصادية تحسناً ملحوظاً بداية من عام 2019 نتيجة النمو المسجل خاصة في الأنشطة النفطية، حيث تشير التقديرات الى نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.1% في عام 2019 مقابل 0.8% في عام 2018 ليشكل هذا التحسن خطوة إيجابية للاقتصاد الوطني على الرغم من تباطؤ مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة في العالم نتيجة التشدد في الأوضاع المالية. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم السنوي فقد إنخفض إلى ما نسبته 10% في عام 2019 مقارنة مع معدلات مرتفعة تراوحت بين 20% و 30% خلال الفترة 2015 - 2018.

ومن الملاحظ أن التضخم المستورد يعتبر من أهم المحددات الرئيسية التي تؤثر سلباً على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي إلا أن العوامل الداخلية قد لعبت أيضاً دوراً في التأثير على الأوضاع التضخمية في البلاد. من هنا يتضح أن السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي بداية من عام 2019 كانت لها نتائج إيجابية في السيطرة على العرض النقدي بصورة متسقة مع تطور النشاط الاقتصادي وتحقيق إستقرار نسبي لسعر صرف

الريال مقابل العملات الأجنبية. ولا نغفل عن الدور الذي لعبته العوامل الأخرى كالارتفاع المحدود لمؤشر الأسعار العالمية إلى جانب تواضع الطلب المحلي والتي أدت بشكل مباشر في تسجيل مستوى محدود من التضخم.

وتشير التوقعات إلى أن تراجع أسعار النفط ومع إنتشار جائحة كورونا قد يكون لهما تأثيراً سلبياً ملحوظاً على النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد اليمني بصفة خاصة، حيث من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 5% في عام 2020 ليعاود بعدها بإستعادة نسقه الإيجابي ليحقق معدل نمو في حدود 0.5% في عام 2021. ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً خلال النصف الأول وزاد من حدته في الربع الثالث من عام 2020 تحت تأثير تدهور قيمة الريال اليمني لينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي المواد المستهلكة. وتشير التوقعات إلى بلوغ معدل التضخم ما يقارب 20% في نهاية سبتمبر 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. ويشير المسح الخاص بالمؤشر الشهري لأدنى سعر للسلة الغذائية إلى بلوغ مستوى وسطي قدره 42,500 ريال يمني في نهاية يوليو 2020 مقابل 36,281 ريال في نهاية ديسمبر من عام 2019، أي بنسبة زيادة تفوق 17%.

فيما يتعلق بتطورات السيولة المحلية ومكوناتها خلال عام 2019، ارتفع العرض النقدي (M2) بمقدار 469.5 مليار ريال وبنسبة 8.5%، ليصل إلى 5973.7 مليار ريال. ومن الملاحظ تسجيل ارتفاع قدره 327.1 مليار ريال لعرض النقد (M1) وارتفاع شبه النقد بمقدار 142.4 مليار ريال.

وقد شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع بالريال 46.2% في عام 2019. وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع بالريال 10.9% في عام 2019. وبالمقابل سجلت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع لأجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع بالريال ما نسبته 18.9% في عام 2019، فيما بلغت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 24%.

أما فيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف فقد بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني 591 ريال لكل دولار في نهاية عام 2019 مقابل 526 ريال لكل دولار في نهاية عام 2018. كما بلغ في نهاية سبتمبر 2020 حوالي 850 ريال لكل دولار. ويعود هذا التدهور الملحوظ في العملة الوطنية أساساً للضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الإحتياطيات من العملات الأجنبية وتقلص عوائد الصادرات المتأتية أساساً من الصادرات النفطية، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

فيما يتعلق بتطورات المالية العامة، ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2019 بمقدار 179 مليار ريال، أو ما نسبته 24.1% لتصل إلى 922 مليار ريال. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 7.3% في عام 2019. في حين إنخفضت الإيرادات العامة في نهاية سبتمبر 2020 مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 بمقدار 19.2 مليار ريال وبما نسبته 4.1% لتسجل 294.6 مليار ريال.

إنخفضت النفقات العامة في عام 2019 بمقدار 27 مليار ريال أو ما نسبته 1.6% لتصل إلى 1625.0 مليار ريال لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 12.9% في عام 2019. وبالمقابل إنخفضت النفقات العامة خلال الشهور التسعة الأولى من العام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 بمقدار 292 مليار ريال وبما نسبته 24% لتسجل 926.8 مليار ريال.

في حين أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2019 عجزاً نقدياً مقداره 703 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 909 مليار ريال في عام 2018. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة في عام 2019 قد بلغت 56.7%. كما أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة خلال الشهور التسعة الأولى من العام 2020 عجزاً نقدياً بلغت قيمته 480.8 مليار ريال.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام المحلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، فقد ارتفع بمقدار 1200 مليار ريال أو ما نسبته 77.7% في عام 2019، مقارنة بالعام السابق ليسجل ما قيمته 2744 مليار ريال في

نهاية عام 2019. كما استمر الارتفاع في الدين العام الداخلي في الثلاثة الأرباع الأخيرة من عام 2020 ليصل إلى 3120.6 مليار ريال في نهاية سبتمبر 2020، وتم تمويله من البنك المركزي بمقدار 2909.2 مليار ريال ونسبة 93.2%، تليه أدوات الدين العام الداخلي (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع) بقيمة إجمالية بلغت 211.4 مليار ريال ونسبة 6.8% من إجمالي الدين العام الداخلي.

بخصوص تطورات القطاع الخارجي، أظهرت البيانات الأولية خلال عام 2019 حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 1065.1 مليون دولار، لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 4.7% في عام 2019. وقد انعكس هذا العجز على انخفاض الإحتياطات الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي اليمني بقيمة 1316.5 مليون دولار في عام 2019 لتصل إلى 1402.0 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية واردات اليمن لحوالي 1.6 أشهر. ويعود هذا العجز الحاصل في ميزان المدفوعات أساساً إلى عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي. ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزان الكلي للمدفوعات في نهاية عام 2020 ما قيمته 548.9 مليون دولار، ونسبة 24.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام الخارجي، تشير آخر التقديرات التي قام بها صندوق النقد الدولي لموقف الدين العام الخارجي لليمن إلى ارتفاع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 23 مليون دولار أو ما نسبته 0.3% في عام 2019 ليسجل 6658.0 مليون دولار، وشكل ما نسبته 29.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. في حين إنخفض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2019 بمقدار 78 مليون دولار (الأقساط والفوائد المسددة) ونسبة 4.8% ليسجل 1535 مليون دولار.

الفصل الأول



الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية

الفصل الأول: الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية

أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي

بالاستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي عدد أكتوبر 2020) من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي بنسبة 4,4% في عام 2020 مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته 2,8% في عام 2019. ويرجع الإنكماش المتوقع في عام 2020 نتيجة إنتشار جائحة كورونا (كوفيد 19) والتي كان لها الأثر الأبرز في تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5.8% والاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 3.3%. وأشارت التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد إنخفض بما قيمته 3.7 ترليون دولار في عام 2020 ليصل إلى 83.8 ترليون دولار مقارنة بـ 87.6 ترليون دولار في العام السابق.

الجدير بالإشارة إليه أن الإنكماش المتوقع في عام 2020 كان أقل حدة مما تنبأ به الصندوق ضمن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي عدد يونيو 2020 والذي قدر حينها بتراجع نسبته 4.9%. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعافى الاقتصاد العالمي خلال عام 2021 بما نسبته 5.2% مدعوماً بنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة

توقعات نمو الاقتصاد العالمي

نسبة النمو (%)		
توقعات		
2021	2020	2019
5.2	-4.4	2.8
3.9	-5.8	1.7
6.0	-3.3	3.7
3.0	-4.1	1.4
4.9	-1.2	5.3

المصدر: صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العالمي – عدد أكتوبر 2020

3.9% والاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 6.0% ليرتفع بذلك الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2021 ليسجل ما قيمته 91.0 ترليون دولار. كما يوصي الصندوق القائمين على إدارة الاقتصاد الى إنتهاج سياسات من شأنها زيادة معدلات الإنتاجية مع ضمان تقاسم

المكاسب بالتساوي، بالإضافة إلى المحافظة على بقاء الديون قابلة للاستدامة. وفي مجال التضخم فقد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2020 لكل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليبلغ معدله 1.6% و 4.8% على التوالي مقارنة مع 1.5% و 4.7% على التوالي في عام 2019. وتشير تقديرات عام 2021 إلى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى 1.8%، في حين سينخفض في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليسجل 4.3%. أما فيما يتعلق بالبطالة تشير التوقعات إلى ارتفاع معدلات البطالة في عام 2020 وفي العام القادم 2021 بالنسبة لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية واقتصادات الأسواق الصاعدة.

ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية

على الصعيد المحلي وبعد تسجيل إنكماش تراكمي في الناتج المحلي الإجمالي قدر بما نسبته 42.0% خلال الفترة 2014 - 2017. سجلت الأنشطة الاقتصادية تحسناً ملحوظاً بداية من عام 2018 نتيجة النمو المسجل خاصة في الأنشطة النفطية، حيث تشير التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.1% في عام 2019 مقابل 0.8% في عام 2018. ليشكل هذا التحسن خطوة إيجابية للاقتصاد الوطني على الرغم من تباطؤ مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة العالميين نتيجة التشدد في الأوضاع المالية. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم السنوي فقد إنخفض إلى ما نسبته 10% في عام 2019 مقارنة مع معدلات مرتفعة تراوحت بين 20% و 30% خلال الفترة 2015 - 2018. ومن الملاحظ إلى أن التضخم المستورد يعتبر من أهم المحددات الرئيسية التي تؤثر سلباً على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي إلا أن العوامل الداخلية قد لعبت أيضاً دوراً في التأثير على الأوضاع التضخمية في البلاد.

الجدير بالإشارة إليه هنا أن نجاح السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي بداية من عام 2019 كانت لها نتائج إيجابية في السيطرة على الكتلة النقدية بصورة متسقة مع تطور النشاط الاقتصادي وتحقيق إستقرار نسبي لسعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية، خاصة بعد أزمة أسعار الصرف التي عرفتتها البلاد في خريف عام 2018 ليبلغ حينها سعر صرف العملة الوطنية إلى مستويات غير مسبوقة. ولا نغفل عن الدور التي لعبته

العوامل الأخرى كالارتفاع المحدود في مؤشر الأسعار العالمية إلى جانب تواضع الطلب المحلي والتي أدت بشكل مباشر في تسجيل مستوى محدود من التضخم.

وبالنسبة للعام الحالي 2020 والعام القادم 2021، تشير التوقعات إلى أن تراجع أسعار النفط ومع إنتشار جائحة كورونا (كوفيد - 19) قد يكون لهما تأثيراً سلبياً ملحوظاً على النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد اليمني بصفة خاصة، حيث من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 5% في عام 2020 ليعاود بعدها باستعادة نسقة الإيجابي ليحقق معدل نمو في حدود 0.5% في عام 2021.

ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً خلال النصف الأول وزاد من حدته في الربع الثالث من عام 2020 تحت تأثير تدهور قيمة الريال اليمني في سوق العملات والذي وصل حينها إلى مستويات تجاوزت ما وصلت إليه في خريف 2018. لينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي المواد المستهلكة. كما تشير التوقعات إلى بلوغ معدل التضخم ما يقارب 20% في نهاية سبتمبر 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. ويشير المسح الخاص بالمؤشر الشهري لأدنى سعر للسلة الغذائية إلى بلوغ مستوى وسطي قدره 42,500 ريال يمني في نهاية يوليو 2020 مقابل 36,122 ريال في يوليو 2019 يليه 36,281 ريال في نهاية ديسمبر من عام 2019، أي بنسبة زيادة تفوق 17%.

الفصل الثاني



التطورات النقدية والمصرفية

الفصل الثاني: التطورات النقدية والمصرفية

أولاً/ ميزانية البنك المركزي اليمني

ارتفعت ميزانية البنك المركزي اليمني في عام 2019 بمقدار 808.4 مليار ريال أو ما نسبته 14.1% لتسجل 6558.8 مليار ريال. كما ارتفعت في نهاية سبتمبر 2020 بمقدار 462.9 مليار ريال وبما نسبته 7.1%:

ميزانية البنك المركزي اليمني

لتصل إلى 7021.6 مليار ريال.

مليار ريال	2020	2019	2018	2019	البيانات	الأصول
372.5	628.4	642.7	1,133.6		الأصول الخارجية	انخفضت الأصول الخارجية الصافية
6,649.1	5,930.4	5,450.9	4,616.7		الأصول المحلية	للبنك المركزي في عام 2019
5,229.6	4,532.3	4,353.1	3,756.3		المستحقات على الحكومة	بمقدار 505.2 مليار ريال أو ما
309.5	309.5	309.5	309.5		المستحقات على المؤسسات العامة	نسبته 519.2% لتسجل قيمة
-	-	-	-		المستحقات على البنوك	سالبة مقدارها 602.5 مليار ريال أي
1,110.1	1,088.6	1,088.6	550.9		أصول ثابتة وأخرى	ما يعادل 1585.6 مليون دولار.
7,021.7	6,558.8	6,093.6	5,750.3		الأصول = الخصوم	كما إنخفضت في نهاية سبتمبر
3,877.4	3,484.7	3,287.3	3,125.9		القاعدة النقدية	2020 بمقدار 334.6 مليار ريال
3,238.7	2,890.5	2,734.2	2,571.6		العملة المصدرة	وبنسبة 56.9% مسجلة قيمة سالبة
638.7	594.2	553.1	554.3		ودائع البنوك	مقدارها 922.8 مليار ريال أي ما
346.5	330.6	244.3	243.6		ودائع الحكومة	يعادل 2307.0 مليون دولار. ويعزى
76.1	48.5	111.2	105.4		ودائع المؤسسات العامة	ذلك الإنخفاض إلى عدم الاستقرار
58.7	58.7	58.7	58.7		ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	السياسي وانعكاس ذلك سلباً على
0.0	0.0	0.0	0.0		شهادات الإيداع	إيرادات صادرات النفط، بالإضافة
1,295.3	1,230.9	1,230.9	1,230.9		الالتزامات الخارجية	إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. ويلاحظ أن الأهمية النسبية للأصول الخارجية
1,367.7	1,405.4	1,161.2	985.9		خصوم أخرى	الإجمالية إلى إجمالي الأصول قد سجلت 9.6% في عام 2019. وبلغت نسبتها 5.3% في
507.8	517.5	265.7	110.9		رأس المال والاحتياطي	نهاية سبتمبر 2020.
250.7	214.4	217.2	164.6		إعادة تقييم الأصول الخارجية	
93.5	83.8	83.8	83.8		مخصصات حقوق السحب الخاصة	
515.7	589.7	594.5	626.6		خصوم متنوعة	

إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. ويلاحظ أن الأهمية النسبية للأصول الخارجية الإجمالية إلى إجمالي الأصول قد سجلت 9.6% في عام 2019. وبلغت نسبتها 5.3% في نهاية سبتمبر 2020.

ارتفعت المطالبات الصافية على الحكومة في عام 2019 بمقدار 689.0 مليار ريال أو ما نسبته 19.6% لتبلغ 4201.8 مليار ريال. كما ارتفعت في نهاية سبتمبر 2020 بمقدار 774.3 مليار ريال ونسبة 18.8% لتسجل 4883.1 مليار ريال. فيما ظلت المستحقات على المؤسسات العامة لما يقارب السنة الرابعة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 309.5 مليار ريال.

الخصوم

ارتفعت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + أرصدة البنوك لدى البنك المركزي) في عام 2019 بمقدار 358.8 مليار ريال أو ما نسبته 11.5% لتبلغ 3484.7 مليار ريال. وارتفعت في نهاية سبتمبر 2020 بمقدار 590.1 مليار ريال ونسبة 18.0%. ويعود الارتفاع في عام 2019 وكذلك في نهاية سبتمبر 2020 أساساً لارتفاع العملة المصدرة بمقدار 318.9، 504.5 مليار ريال ونسبة 12.4%، 18.5% على التوالي، كما ارتفعت أرصدة ودائع البنوك بمقدار 39.9، 85.6 مليار ريال ونسبة 7.2%، 15.5% على التوالي، في حين إنخفضت ودائع المؤسسات العامة بمقدار 56.9، 35.1 مليار ريال ونسبة 54.0%، 31.6% على التوالي. فيما ظلت ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي لما يقارب السنة الرابعة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 58.7 مليار ريال.

ارتفع صافي البنود الأخرى في عام 2019 بمقدار 118.2 مليار ريال ونسبة 27.2% لتسجل 316.8 مليار ريال، في حين إنخفض بمقدار 185.0 مليار ريال ونسبة 254.8% في نهاية سبتمبر 2020.

ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2019 ارتفاعاً مقداره 374.7 مليار ريال وبنسبة 9.3% لتصل إلى 4408.9 مليار ريال.

الأصول

ارتفعت صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية عام 2019 بمقدار 113.4 مليار ريال وبنسبة 14.9% لتسجل 873.2 مليار ريال. ويعود الارتفاع في عام 2019

إلى الارتفاع في كل من حسابات المراسلين بمقدار 56.7 مليار ريال وبنسبة 13.7% والنقد الاجنبي بمقدار 30.6 مليار ريال وبنسبة 45.8%، وسجلت الأصول الخارجية الإجمالية ارتفاعاً بمقدار 87.2 مليار ريال وبنسبة 10.6%، لتصل إلى ما قيمته 909.8 مليار ريال. ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية من إجمالي الأصول بلغ ما نسبته 20.6% في عام 2019.

كما ارتفعت احتياطات البنوك (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمقدار 60.9 مليار ريال وبنسبة 8.5% في عام 2019 لتسجل 774.5 مليار ريال. ويعود ذلك إلى ارتفاع النقد المحلي بالخزائن بمبلغ 61.5 مليار ريال وبنسبة 85.6% وانخفاض أرصدها لدى البنك المركزي بمقدار 0.5 مليار ريال وبنسبة

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

2019	2018	البيان
909.8	822.6	الأصول الخارجية
97.4	66.8	نقد أجنبي
470.9	414.3	حسابات مع المراسلين
341.5	341.5	استثمارات خارجية
775.5	714.6	الاحتياطي
133.2	71.8	نقد محلي بالخزائن
641.3	641.8	أرصده لدى البنك المركزي
1.0	1.0	شهادات الإيداع
0.0	0.0	إعادة الشراء من البنك المركزي (الريبو)
2319.4	2157.8	قروض وسلفيات
578.2	583.2	القطاع الخاص
20.4	19.8	المؤسسات العامة
1720.8	1554.8	الحكومة
404.2	339.2	أصول أخرى
4408.9	4034.2	الأصول = الخصوم
36.6	62.7	الالتزامات الخارجية
33.6	59.8	بنوك بالخارج
3.0	2.9	حسابات غير مقيمين
3249.3	3027.4	الودائع
653.9	584.2	ودائع تحت الطلب
815.7	774.0	ودائع لأجل
260.9	242.0	ودائع الادخار
49.9	46.2	ودائع مخصصة
1436.1	1358.0	ودائع بالعملات الأجنبية
32.8	23.0	ودائع الحكومة
1123.0	944.1	خصوم أخرى
13.5	5.7	سلفيات من البنك المركزي
333.7	291.1	رأس المال والاحتياطي
775.8	647.3	أخرى

0.1%. ويالنظر إلى حصة احتياطات البنوك كنسبة من الودائع بلغت 23.8% في عام 2019. أما القروض والسلفيات فقد ارتفعت في عام 2019 بمقدار 161.6 مليار ريال و بنسبة 7.5% لتصل إلى 2319.4 مليار ريال. ويرجع هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع القروض المقدمة للحكومة المتمثلة أساساً في أذون الخزانة والصكوك الإسلامية بمقدار 166.0 مليار ريال وبنسبة 10.7% في عام 2019، إضافة إلى ارتفاع سلفيات المؤسسات العامة بمقدار طفيف بلغ 0.6 مليار ريال وبنسبة 3.0% في عام 2019. في حين انخفضت سلفيات القطاع الخاص بمقدار 5.0 مليار ريال أو ما نسبته 0.9% في عام 2019.

الخصوم

ارتفع رصيد الودائع المسجل خلال عام 2019 بمقدار 222.0 مليار ريال وبنسبة 7.3% لتصل إلى 3249.3 مليار ريال، ويرجع ذلك لارتفاع كل من الودائع تحت الطلب بنسبة 11.9% والودائع المخصصة بنسبة 8.0% وودائع الادخار بنسبة 7.8% والودائع لأجل بنسبة 5.4%.

وارتفعت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 113.9 مليار ريال وبنسبة 18.8% خلال عام 2019 لتصل إلى 718.8 مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع جزئياً إلى زيادة رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية والإسلامية بمبلغ 42.6 مليار ريال وبنسبة 14.6% في عام 2019، ليصل إلى 333.7 مليار ريال.

هيكل الودائع

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع بالعملة المحلية وفقاً لأجلها في عام 2019 إلى ارتفاع الودائع لأجل بمقدار 41.7 مليار ريال وبنسبة 5.4%، لتبلغ 815.7 مليار ريال وشكلت ما نسبته 25.1% من إجمالي الودائع، وسجلت الودائع تحت الطلب في عام 2019 ارتفاعاً بمقدار 69.7 مليار ريال أو ما نسبته 11.9% لتسجل 653.9 مليار ريال وهو ما يمثل 20.1% من إجمالي الودائع، وارتفعت ودائع الادخار بمبلغ 18.9 مليار ريال وبنسبة 7.8% لتصل إلى 260.9 مليار ريال وتشكل ما نسبته 8.0% من إجمالي الودائع لعام 2019. كما ارتفعت الودائع المخصصة بمقدار 3.7 مليار ريال أو ما نسبته 8.0% وبلغت حصتها من

إجمالي الودائع في عام 2019 ما نسبته 1.5%. وسجلت ودائع الحكومة ارتفاعاً بمقدار 9.8 مليار ريال ونسبة 42.6% وبلغت حصتها من إجمالي الودائع ما نسبته 1.0% في عام 2019. أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً قدره 78.1 مليار ريال أو ما نسبته 5.8% في عام 2019 لتسجل 1436.1 مليار ريال في حين إنخفضت أهميتها النسبية من إجمالي الودائع لتصل إلى 44.2% في عام 2019، وبالمقابل ارتفعت حصة الودائع بالريال إلى إجمالي الودائع لتبلغ ما نسبته 55.8% في عام 2019.

التسهيلات الائتمانية

إنخفض إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بمقدار 5.0 مليار ريال أو بنسبة 0.9% في عام 2019 لتصل إلى 578.2 مليار ريال. وبحسب التوزيع القطاعي للتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية والإسلامية نلاحظ إنخفاض حصة كل من تمويل التجارة، البناء والتشييد، تمويل الصناعة بنسبة 27.7%، 16.9%، 20.5% على التوالي في عام 2019. في حين ارتفعت حصة كل من الزراعة وصيد الأسماك، والقروض والتسهيلات المصنفة بنسبة 85.5%، 5.1% على التوالي في عام 2019.

ويشير توزيع الائتمان غير الحكومي بحسب الأجل في عام 2019 إلى أن القروض والسلفيات قصيرة الأجل بلغت حصتها 18.0% من إجمالي الائتمان غير الحكومي، وشكلت حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل في عام 2019 ما نسبته 3.0% من إجمالي الائتمان غير الحكومي، وبلغت حصة استثمارات البنوك الإسلامية في عام 2019 ما نسبته 25.9% من إجمالي الائتمان غير الحكومي. كما شكلت حصة القروض والتسهيلات المصنفة ما نسبته 53.0% من إجمالي الائتمان غير الحكومي في عام 2019.

ثالثاً/ العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه

ارتفع العرض النقدي (M2) من 5504.2 مليار ريال في عام 2018 إلى 5973.7 مليار ريال في عام 2019 بزيادة قدرها 469.5 مليار ريال ونسبة 8.5%. وقد جاءت هذه الزيادة في العرض النقدي خلال عام 2019 وفقاً للتطورات في مكوناته والعوامل المؤثرة عليه:

جاء الارتفاع في العرض النقدي (M2) لعام 2019 كمحصلة لتصاعد صافي الأصول المحلية وتراجع صافي الأصول الأجنبية. ف فيما يتعلق بصافي الأصول المحلية فقد سجل

ارتفاعاً قدره 861.3 مليار ريال وبما نسبته 17.8% في عام 2019. وقد جاء الارتفاع في صافي الأصول المحلية خلال عام 2019 محصلة للأثر التوسعي الناجم عن ارتفاع تمويل الموازنة العامة للدولة بمقدار 845.1 مليار ريال وبما نسبته 16.8%، بالإضافة إلى ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية بمقدار 52.4 مليار ريال ونسبة 7.0%. في حين تراجع صافي البنود الأخرى بمقدار 36.2 مليار ريال ونسبة 3.8% في عام 2019.

وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال عام 2019 فقد تراجع بمقدار 391.8 مليار ريال ونسبة 59.1%. وتركز الإنخفاض في صافي الأصول الأجنبية بواقع (505.2)

مليار ريال للبنك المركزي مقابل ارتفاع وقدره 113.4 مليار ريال للبنوك التجارية والإسلامية.

الهسح النقدي

(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)		البيان
2019	2018	
5973.7	5504.2	العرض النقدي الواسع M2
8.5	28.5	نسبة التغير السنوي للعرض النقدي
2562.6	2420.2	شبه النقد
5.89	23.11	نسبة التغير السنوي لشبه النقد
42.9	44.0	شبه النقد/العرض النقدي
1436.1	1358.0	ودائع العملات الأجنبية
5.8	52.5	نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية
44.6	45.2	العملات الأجنبية/إجمالي الودائع
3411.1	3084.0	النقد M1
10.6	33.1	نسبة التغير السنوي للنقد
57.1	56.0	النقد M1 / العرض النقدي M2
653.9	584.2	ودائع تحت الطلب
11.9	20.1	نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب
10.9	10.6	الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2
2757.2	2499.8	العملة المتداولة خارج البنوك
46.2	45.4	العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقدي M2
270.7	662.5	صافي الأصول الأجنبية
5,703.0	4,841.7	صافي الأصول المحلية:
5,889.7	5,044.6	حكومي
800.9	748.5	غير حكومي
-987.6	-951.4	أخرى (صافي)

وبالنظر إلى تطورات السيولة المحلية خلال عام 2019 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بارتفاع قدره 327.1 مليار ريال لعرض النقد (M1) وارتفاع شبه النقد بمقدار 142.4 مليار ريال. وقد جاء ارتفاع عرض النقد (M1) نتيجة للزيادة في العملة المتداولة بمقدار 257.4 مليار ريال وارتفاع ودائع تحت الطلب بالريال بمقدار 69.7 مليار ريال. أما الارتفاع المسجل في شبه النقد خلال عام 2019 فقد جاء حصيلة الارتفاع في كل من ودائع لأجل والادخار والمخصصة بالريال بمقدار 41.7، 18.9، 3.7 مليار ريال على التوالي، وارتفاع الودائع بالعملة الأجنبية بمقدار 78.1 مليار ريال.

شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 46.2% في عام 2019. وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 10.9% في عام 2019. وبالمقابل سجلت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع لأجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال ما نسبته 13.7%، 4.4%، 0.8% على التوالي في عام 2019. فيما بلغت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 24.0% في عام 2019.

رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية

بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني 591 ريال لكل دولار في نهاية عام 2019 مقابل 526 ريال لكل دولار في نهاية عام 2018. كما بلغ في نهاية سبتمبر 2020 حوالي 850 ريال لكل دولار. ويعود هذا التدهور الملحوظ في العملة الوطنية أساساً للضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الإحتياطيات من العملات الأجنبية وتقلص عوائد الصادرات المتأتية أساساً من الصادرات النفطية، إضافة إلى إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

البرنامج النقدي 2020

ان استقرار الطلب على النقود في الجمهورية يساعد على تنفيذ السياسة النقدية في إطار استهداف العرض النقدي لتحقيق استقرار الاسعار. في هذا الاطار، يتم استخدام القاعدة النقدية كهدف تشغيلي بمجرد تأثرها بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي

اليمني. كما يعتمد البنك سعر صرف أكثر مرونة بالرغم من وجود أسعار متعددة كأدوات لدعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية.

يقوم البرنامج النقدي المعد لأول مرة منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية على الفرضيات التالية:

- إنكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة - 6% عام 2020.
- تسجيل عجز مالي لا يتجاوز نفس المستوى المسجل في عام 2019 في حدود سقف لا يتجاوز 900 مليار ريال وفي ظل غياب مصادر تمويل بديلة، فإن هذا العجز من المفترض أن يتم تمويله بالكامل من قبل البنك المركزي اليمني من خلال التمويل القائم على الاصدار النقدي.
- عدم تجديد الوديعة السعودية في عام 2020 مما سينعكس سلباً على قيمة الريال في سوق الصرف.

تمشياً مع الفرضيات المذكورة، من المتوقع نمو العرض النقدي بمفهومه الضيق والواسع بنسبة 20.6% و 22.2% على التوالي في السنة المالية 2020. وبذلك تكون نسبة التضخم المستهدفة في حدود لا تتعدى 25%.

ستتطلب العودة إلى هدف تضخم متوسط عند مستوى 15%، حشد وتعبئة موارد خارجية هامة من المانحين واستخدام مصادر تمويل بديلة غير تضخمية إلى جانب تعزيز الموارد الذاتية من العملة الأجنبية.

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب استمرار الحرب إلا أن البنك المركزي استمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف والتي من أهمها:

1. تحديث آلية جديد لمصارفة المشتقات النفطية وتطبيقها فعلياً وهي آليه تم اعتمادها من قبل دولة رئيس الوزراء. وأعدت تلك الآلية وفق ضوابط وإجراءات تهدف الى:

• تقليل الضغط على سوق صرف العملات الأجنبية من قبل تجار المشتقات النفطية وبالتالي استقرار أسعار الصرف.

• تحصيل كافة العوائد الجمركية والضريبية للمشتقات النفطية التي يتم استيرادها وتوزيعها في جميع محافظات الجمهورية مع ضمان توريد تلك الإيرادات الى البنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن. إضافة إلى حضر استيراد المشتقات النفطية ومنع دخولها الى الموانئ اليمنية اذا كانت لا تتوافق مع الآلية الجديدة.

• تفعيل آلية المصارفة لتوفير العملة الصعبة لإستعادة الدورة النقدية في الجهاز المصرفي.

• ضمان استيفاء كافة متطلبات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب لمعاملات المشتقات النفطية.

2. اتخاذ العديد من الإجراءات لضبط سوق صرف العملات الأجنبية على عدة مراحل وهي كالآتي:

• تنفيذ حملات تفتيشية دورية ومنظمة بالتعاون مع الأمن ونيابة الأموال العامة على جميع شركات ومنشآت الصرافة في المحافظات المحررة.

• منع البنوك وشركات ومنشآت الصرافة من القيام بعمليات التحويلات المالية الداخلية بالعملات الأجنبية واقتصارها فقط على العملة المحلية.

• تنظيم عمل شبكات الحوالات المالية في شركات ومنشآت الصرافة من خلال عدم التعامل مع الشبكات غير المرخصة مع توسيع نطاق الصلاحيات المطلوبة في المدى القريب لتطبيق نظام الربط الشبكي للحوالات المالية بين البنك المركزي وشركات ومنشآت الصرافة.

• العمل جاري حالياً على تأسيس شبكة تحويلات مالية موحدة لجميع المناطق المحررة.

3. إيقاف منح حصة المحافظات من مبيعات النفط بالعملة الصعبة بدلاً عن ذلك يتم الصرف بالريال اليمني وبسعر هامشي يصل الى 30 ريال عن سعر الصرف. ان ذلك الإجراء سيسهم في توفير النقد الأجنبي لإستخدامه في مجالات أخرى.

الفصل الثالث



تطورات المالية العامة

الفصل الثالث : تطورات المالية العامة

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة في عام 2019 إلى وجود عجز نقدي قيمته 703 مليار ريال، وبنسبة 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز نقدي مقداره 909 مليار ريال وبما نسبته 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018. وبالنظر إلى موقف الموازنة العامة للدولة في نهاية سبتمبر 2020 فقد أظهر عجزاً نقدياً بلغت قيمته 480.8 مليار ريال، مقابل عجز نقدي مقداره 753.6 مليار ريال في نهاية سبتمبر من العام السابق.

أولاً/الإيرادات العامة

الإيرادات العامة				البيانات	ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2019 بمقدار 179 مليار ريال، أو ما نسبته 24.1%.
مليار ريال	2019	سبتمبر 2019**	2018		لتصل إلى 922 مليار ريال.
سبتمبر 2020*	446.0	465.2	743.0	إجمالي الإيرادات العامة والمنح	ويأتي الارتفاع في الإيرادات العامة بدرجة أساسية إلى ارتفاع كل من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية
	172.8	237.2	342.0	الإيرادات النفطية	العامية بدرجة أساسية إلى ارتفاع كل من الإيرادات النفطية والإيرادات غير
	265.2	228	377.0	الإيرادات غير النفطية	المنح
	203.4	150.2	224.0	الإيرادات الضريبية	المصدر: وزارة المالية
	61.8	77.8	153.0	الإيرادات غير الضريبية	* بيانات أولية - البنك المركزي
	8.0	0	24.0	المنح	** متوسط شهري تراكمي

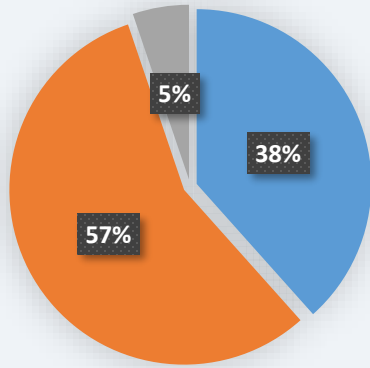
النفطية (الضريبية والجمركية) والمنح بمقدار 12 و 143 و 24 مليار ريال على التوالي. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 7.3% في عام 2019. في حين إنخفضت الإيرادات العامة في نهاية سبتمبر 2020 مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 بمقدار 19.2 مليار ريال وبما نسبته 4.1% لتسجل 294.6 مليار ريال.

الإيرادات النفطية

سجلت الإيرادات النفطية في عام 2019 ارتفاعاً بمقدار 12 مليار ريال أو ما نسبته 3.5%، لتصل إلى 354.0 مليار ريال. وبلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة في عام 2019 حوالي 38.4%. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.8% في عام

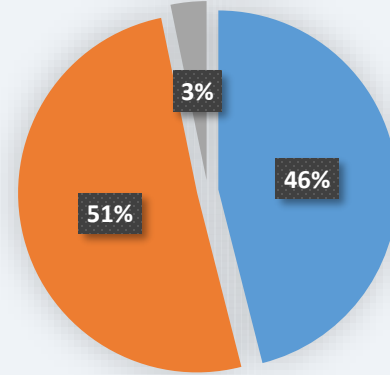
2019. وبالمقابل إنخفضت الإيرادات النفطية في نهاية سبتمبر 2020 مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 بمقدار 64.4 مليار ريال ونسبة 27.2٪ لتصل إلى 172.8 مليار ريال.

التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2019



■ المنح ■ الإيرادات غير النفطية ■ الإيرادات النفطية

التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2018



■ المنح ■ الإيرادات غير النفطية ■ الإيرادات النفطية

الإيرادات غير النفطية

ارتفعت الإيرادات غير النفطية في عام 2019 بقيمة 143.0 مليار ريال أو ما نسبته 37.9٪ لتصل إلى 520 مليار ريال، وترتفع مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة إلى 56.4٪ في عام 2019. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.1٪ في عام 2019. وبالمقابل ارتفعت الإيرادات غير النفطية في نهاية سبتمبر 2020 مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 بمقدار 37.2 مليار ريال ونسبة 16.3٪ لتصل إلى 265.2 مليار ريال. وتشمل الإيرادات غير النفطية: الإيرادات الضريبية من ضرائب عامة وجمركية والإيرادات غير الضريبية (رسوم متنوعة ومبيعات الغاز محلياً).

الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية (بما فيها الرسوم الجمركية) في عام 2019 بمقدار 114 مليار ريال أو ما نسبته 50.9% لتسجل ما قيمته 338 مليار ريال. وبلغت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بما نسبته 36.7% في عام 2019. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.7% في عام 2019. وبالمقابل ارتفعت الإيرادات الضريبية في نهاية سبتمبر 2020 مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 بمقدار 53.2 مليار ريال ونسبة 35% لتصل إلى 203.4 مليار ريال.

الإيرادات غير الضريبية

ارتفعت الإيرادات غير الضريبية (التي تتضمن الرسوم وتحويلات الأرباح) في عام 2019 بمقدار 29 مليار ريال أو ما نسبته 19% لتسجل ما قيمته 182 مليار ريال في حين بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة 19.7% في عام 2019. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.4% في عام 2019. وبالمقابل إنخفضت الإيرادات غير الضريبية في نهاية سبتمبر 2020 مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 بمقدار 16 مليار ريال ونسبة 20.6% لتصل إلى 61.8 مليار ريال.

ثانياً/النفقات العامة

إنخفضت النفقات العامة في عام 2019 بمقدار 27 مليار ريال أو ما نسبته 1.6% لتصل إلى 1625.0 مليار ريال لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 12.9% في عام 2019. وبالمقابل إنخفضت النفقات العامة خلال الشهور التسعة الأولى من العام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 بمقدار 292 مليار ريال وبما نسبته 24% لتسجل 926.8 مليار ريال.

النفقات الجارية

إنخفضت النفقات الجارية في عام 2019 مقارنة بالعام 2018 بمقدار 20 مليار ريال أو ما نسبته 1.3% لتسجل ما قيمته 1535 مليار ريال. ويعود إنخفاض النفقات الجارية أساساً لإنخفاض نفقات مشتريات السلع والخدمات بمقدار 188 مليار ريال ونسبة 61% في حين

ارتفعت الأجور والمرتببات بمقدار 33 مليار ريال ونسبة 4% بالإضافة إلى ارتفاع الإعانات والمنافع الإجتماعية بمقدار 103 مليار ريال أو ما نسبته 26.5%. وبمقارنة النفقات الجارية في الشهور التسعة الأولى من العام 2020 بمثيلاتها المقدرة للعام 2019، يُلاحظ تراجعها بمقدار 270.8 مليار ريال وبما نسبته 23.5% مسجلة 880.5 مليار ريال.

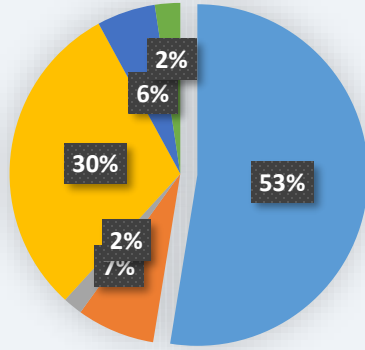
النفقات الرأسمالية

النفقات العامة				البيانات	إنخفضت النفقات التنموية الرأسمالية في عام 2019 مقارنة بالعام 2018 بمقدار 7 مليار ريال أو ما نسبته 7.2% لتصل إلى 90 مليار ريال. وبلغت حصتها من إجمالي النفقات العامة ما نسبته 5.5% في عام 2019. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.7% في عام 2019. كما إنخفضت النفقات الرأسمالية خلال الشهور التسعة الأولى من
2019	سبتمبر 2019**	2018	سبتمبر 2020*		
1625.0	1218.8	1652.0	926.8	إجمالي النفقات العامة	مقارنة بالعام 2018 بمقدار 7 مليار ريال أو ما نسبته 7.2% لتصل إلى 90 مليار ريال.
1535.0	1151.3	1555.0	880.5	النفقات الجارية منها:	وبلغت حصتها من إجمالي النفقات العامة ما نسبته 5.5% في عام 2019. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.7% في عام 2019. كما إنخفضت النفقات الرأسمالية خلال الشهور التسعة الأولى من
854.0	640.5	821.0	389.3	الأجور والمرتببات	
120.0	90.0	308.0	159.9	مشتريات السلع والخدمات	
30.0	22.5	8.0	53.3	مدفوعات الفوائد	
492.0	369.0	389.0	259.5	الإعانات والمنافع الإجتماعية	
39.0	29.3	29.0	18.5	مصرفات أخرى	
90.0	67.5	97.0	46.3	النفقات الرأسمالية	

المصدر: وزارة المالية
*بيانات أولية - البنك المركزي
**متوسط شهري تراكمي

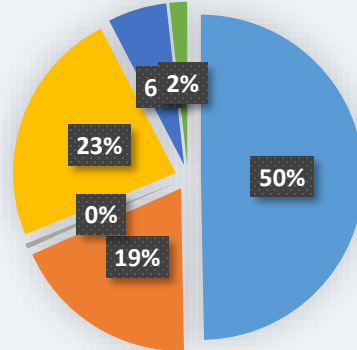
العام 2020 مقارنة بمثيلاتها المقدرة للعام 2019 بمقدار 21.2 مليار ريال ونسبة 31.4% لتصل إلى 46.3 مليار ريال.

التوزيع النسبي للنفقات العامة 2019



■ الأجور والمرتبات
■ مدفوعات الفوائد
■ النفقات الرأسمالية
■ مشتريات السلع والخدمات
■ الإعانات والمنافع الإجتماعية
■ مصرفات أخرى

التوزيع النسبي للنفقات العامة 2018



■ الأجور والمرتبات
■ مدفوعات الفوائد
■ النفقات الرأسمالية
■ مشتريات السلع والخدمات
■ الإعانات والمنافع الإجتماعية
■ مصرفات أخرى

ثالثاً/الميزان الكلي

الميزان الكلي للهاوية العامة

مليار ريال	2019	2018	البيانات
سبتمبر *2020			إجمالي الإيرادات العامة
438.0	874.0	719.0	المنح
8.0	48.0	24.0	إجمالي النفقات العامة
926.8	1625.0	1652.0	الميزان الكلي (على أساس نقدي)
-480.8	-703.0	-909.0	

المصدر: وزارة المالية
*بيانات أولية - البنك المركزي

أظهر الميزان الكلي للموازنة

العامة للدولة في عام 2019

عجزاً نقدياً مقداره 703 مليار

ريال، مقابل عجز نقدي قيمته

909 مليار ريال في عام 2018.

ومن الملاحظ أن نسبة تغطية

الإيرادات للنفقات العامة في عام

2019 قد بلغت 56.7٪. كما

أظهر الميزان الكلي للموازنة

العامة للدولة خلال الشهور التسعة الأولى من العام 2020 عجزاً نقدياً بلغت قيمته 480.8

مليار ريال.

رابعاً/الدين العام الداخلي

في ظل الإنخفاض المستمر في حجم الموارد العامة ومع توقف القروض الخارجية، ارتفع الدين

الدين العام الداخلي				العام الداخلي منذ قرار نقل
				عمليات البنك المركزي اليمني
				إلى العاصمة المؤقتة عدن في
				سبتمبر من عام 2016، بمقدار
				1200 مليار ريال أو ما نسبته
				77.7% في عام 2019، مقارنة
				بالعام السابق. ليسجل ما قيمته
				2744 مليار ريال في نهاية عام
				2019.
مليار ريال				
سبتمبر			البيانات	
2020	2019	2018		
2909.2	2277.0	1433.8	السحب على المكشوف من البنك المركزي	
158.8	372.3	94.9	ودائع الوكالة	
52.6	95.6	16.2	شهادات الإيداع	
<u>3120.6</u>	<u>2744.9</u>	<u>1544.9</u>	الدين العام الداخلي الإجمالي	
				المصدر: البنك المركزي اليمني

شكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي لتمويل الدين العام الداخلي، ليبلغ 2277 مليار ريال في عام 2019. وسجلت حصته من إجمالي الدين العام الداخلي ما نسبته 83% في عام 2019. فيما شكلت ودائع الوكالة المصدر الثاني للدين العام الداخلي بقيمة 372.3 مليار ريال في عام 2019، لتبلغ حصتها من إجمالي الدين العام الداخلي ما نسبته 13.5% في عام 2019. تليها شهادات الإيداع في المصدر الثالث للدين العام الداخلي بقيمة 95.6 مليار ريال في عام 2019، وشكلت حصتها من إجمالي الدين العام الداخلي ما نسبته 3.5% في عام 2019.

استمر الارتفاع في الدين العام الداخلي في الثلاثة الأرباع الأخيرة من عام 2020 ليصل إلى 3120.6 مليار ريال في نهاية سبتمبر 2020، وتم تمويله من البنك المركزي بمقدار 2909.2 مليار ريال ونسبة 93.2%، تليه أدوات الدين العام الداخلي (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع) بقيمة إجمالية بلغت 211.4 مليار ريال ونسبة 6.8% من إجمالي الدين العام الداخلي.

الفصل الرابع



القطاع الخارجي

الفصل الرابع: القطاع الخارجي

أولاً/ميزان المدفوعات

لعبت الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد خلال عام 2019 دوراً أساسياً في أداء الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع الخارجي على وجه الخصوص لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته.

حيث تشير البيانات الأولية إلى أن معاملات اليمين مع العالم الخارجي خلال عام 2019 قد أظهرت حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 1065.1 مليون دولار، لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 4.7% في عام 2019. وقد إنعكس هذا العجز على

مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي			إنخفاض
(نسبة مئوية)			الإحتياطيات
2020	2019	2018	الأجنبية الإجمالية
-4.6	-4.4	-2.2	لبنك المركزي
43.6	53.9	43.1	اليمني بقيمة
2.2	4.9	3.9	1316.5 مليون
16.2	18.8	19.2	دولار في عام 2019
14.2	15.7	10.7	لتصل إلى 1402.0
39.3	47.4	37.7	مليون دولار وهو ما
8.6	13.8	10.3	يكفي
15.2	14.4	9.1	لتغطية واردات
853.0	1,402.0	2,719.0	
1.2	1.6	3.7	

المصدر: صندوق النقد الدولي، إبريل 2020

اليمن لحوالي 1.6 أشهر. ويعود هذا العجز الحاصل في ميزان المدفوعات أساساً إلى عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري ما قيمته 987.8 مليون دولار في عام 2019، ليشكل ما نسبته 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وجاء عجز الحساب الجاري نتيجة العجز في الميزان التجاري وميزان الدخل وميزان

التحويلات. وفيما يتعلق بالحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل عجزاً مقداره 77.5 مليون دولار في عام 2019. وقد بلغت نسبة العجز في هذا الحساب إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.3% في عام 2019. ويرجع العجز في الحساب الرأسمالي والمالي إلى انخفاض الإستثمارات المباشرة والأخرى. ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزان الكلي للمدفوعات في نهاية عام 2020 ما قيمته 548.9 مليون دولار، وبنسبة 24.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات والبنود الرئيسية لميزان المدفوعات.

(أ) الحساب الجاري

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، حيث سجل الحساب الجاري لعام 2019 عجزاً مقداره 987.8 مليون دولار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 4.4%. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري في نهاية عام 2020 بمقدار 13.2 مليون دولار وبنسبة 1.3% ليبلغ 1001.0 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

(1) الميزان التجاري

ارتفع عجز الميزان التجاري في عام 2019 بمقدار 1659.8 مليون دولار أو ما نسبته 21.9%؛ ليسجل 9225.5 مليون دولار، وبلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 40.9% في عام 2019. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزان التجاري في نهاية عام 2020 بمقدار 1698.5 مليون دولار وبنسبة 18.4% ليبلغ 7527.0 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 34.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

الصادرات

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات بمقدار 196.4 مليون دولار أو ما نسبته 15.4% في عام 2019 لتسجل 1474.5 مليون دولار، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 6.5% في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض قيمة الصادرات في نهاية عام 2020 بمقدار 539.5 مليون دولار وبنسبة 36.6% لتبلغ 935.0 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020. ويتفحص بنود التركيب السلعي للصادرات نجد أن:

صادرات النفط الخام والغاز

ارتفعت صادرات النفط الخام والغاز في عام 2019 بمقدار 185.6 مليون دولار وبنسبة 20.3% لتسجل 1101.0 مليون دولار، لتشكل حصتها ما نسبته 74.7% من إجمالي قيمة الصادرات، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 4.9% في عام 2019. ومن المتوقع أن تنخفض صادرات النفط الخام والغاز في نهاية عام 2020 بمقدار 625.0 مليون دولار وبنسبة 56.8% لتصل إلى 476.0 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

ميزان المدفوعات

مليون دولار			البنود	الصادرات غير النفطية
2020	2019	2018		
<u>935.0</u>	<u>1,474.5</u>	<u>1,278.1</u>	صادرات السلع والخدمات:	ارتفعت قيمة الصادرات غير
476.0	1,101.0	915.4	الصادرات النفطية	النفطية بمقدار 10.8 مليون
459.0	373.5	362.7	الصادرات غير النفطية	دولار أو ما نسبته 3.0% في عام
<u>8,462.0</u>	<u>10,700.0</u>	<u>8,843.8</u>	واردات السلع والخدمات:	2019 لتبلغ قيمتها 373.5
1,863.0	3,114.6	2,427.1	الواردات النفطية	مليون دولار، وشكلت حصتها في
3,279.0	3,250.0	2,138.8	واردات المواد الغذائية	إجمالي صادرات السلع والخدمات
3,320.0	4,335.4	4,277.9	واردات أخرى	ما نسبته 25.3% في عام 2019.
<u>-7,527.0</u>	<u>-9,225.5</u>	<u>-7,565.7</u>	الميزان التجاري	وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي
<u>-27.0</u>	<u>-13.0</u>	<u>-12.4</u>	ميزان الدخل	الإجمالي 1.7% في عام 2019.
<u>6,553.0</u>	<u>8,250.8</u>	<u>7,070.2</u>	ميزان التحويلات:	ومن المتوقع أن ترتفع قيمة
3,500.0	4,250.0	4,500.0	تحويلات العاملين	الصادرات غير النفطية في نهاية
3,053.4	3,553.4	2,507.0	المساعدات الانسانية	عام 2020 بمقدار 85.5 مليون
27.0	447.4	63.2	سحوبات على هبات المانحين	دولار وبنسبة 22.9% لتصل إلى
<u>6,526.0</u>	<u>8,237.8</u>	<u>7,057.8</u>	ميزان الدخل والتحويلات	459.0 مليون دولار. ويتوقع أن
<u>-1,001.0</u>	<u>-987.8</u>	<u>-507.9</u>	ميزان الحساب الجاري	تصل نسبتها 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.
<u>-77.5</u>	<u>-77.5</u>	<u>-78.1</u>	صافي الحساب الرأسمالي والمالي	
<u>0.0</u>	<u>0.0</u>	<u>0.0</u>	صافي السهو والخطأ	
<u>-1078.5</u>	<u>-1,065.1</u>	<u>-586.0</u>	الميزان الكلي	

المصدر: صندوق النقد الدولي، إبريل 2020

الواردات

ارتفع إجمالي قيمة الواردات بمقدار 1856.2 مليون دولار وبما نسبته 21.0% في عام 2019 لتسجل 10700.0 مليون دولار، لتشكل الواردات حوالي 47.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة الواردات في نهاية عام 2020 بمقدار 2238.0 مليون دولار وبنسبة 20.9% لتصل إلى حوالي 8462.0 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 39.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

واردات المشتقات النفطية

ارتفعت قيمة واردات المشتقات النفطية بمقدار 687.5 مليون دولار أو ما نسبته 28.3% في عام 2019 لتسجل 3114.6 مليون دولار، وبلغت حصتها في إجمالي واردات السلع ما نسبته 29.1% في عام 2019. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 13.8% في عام 2019. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة واردات المشتقات النفطية في نهاية عام 2020 بمقدار 1251.6 مليون دولار وبنسبة 40.2% لتصل إلى حوالي 1863.0 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

واردات المواد الغذائية

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية بمقدار 1111.2 مليون دولار أو ما نسبته 52.0% في عام 2019 لتسجل 3250.0 مليون دولار، وشكلت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات 30.4% في عام 2019. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 14.4% في عام 2019. الجدير بالذكر أن البنك المركزي اليمني قام بتغطية كافة الإعتمادات المستندية لمستوردي السلع الغذائية الخمس لتأمين توافرها باستمرار في كافة المحافظات اليمنية دون إستثناء. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة فاتورة واردات المواد الغذائية في نهاية عام 2020 بمقدار 29.0 مليون دولار وبنسبة 0.9% لتصل إلى حوالي 3279.0 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 15.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

الواردات الأخرى

ارتفعت قيمة الواردات الأخرى بمقدار 57.5 مليون دولار أو ما نسبته 1.3% في عام 2019 لتسجل قيمتها 4335.4 مليون دولار، وشكلت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات

40.5% في عام 2019. وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي 19.2% في عام 2019. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة الواردات الأخرى في نهاية عام 2020 بمقدار 1015.4 مليون دولار وبنسبة 23.4% لتصل إلى حوالي 3320.0 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

(2) ميزان الدخل والتحويلات (صافي)

ارتفع صافي ميزان الدخل والتحويلات بمقدار 1180.0 مليون دولار أو ما نسبته 16.7% في عام 2019 ليسجل 8237.8 مليون دولار. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 38.5% في عام 2019. ويرجع ارتفاع صافي ميزان الدخل والتحويلات في عام 2019 أساساً إلى ارتفاع ميزان التحويلات بمقدار 1180.6 مليون دولار وبنسبة 16.7% وانخفاض ميزان الدخل بمقدار 0.6 مليون دولار وبنسبة 4.8% في عام 2019. ويأتي ارتفاع ميزان التحويلات نتيجة ارتفاع إجمالي المساعدات الإنسانية بمقدار 1046.4 مليون دولار وبنسبة 41.7% وكذا ارتفاع السحوبات على هبات المانحين بمقدار 384.2 مليون دولار وبنسبة 607.9%. في عام 2019. وبالمقابل إنخفضت تحويلات العاملين في الخارج بمقدار 250.0 مليون دولار وبنسبة 5.6% في عام 2019. ومن المتوقع أن ينخفض صافي ميزان الدخل والتحويلات في نهاية عام 2020 بمقدار 1711.8 مليون دولار وبنسبة 20.8% لتصل إلى حوالي 6526.0 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 30.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

(ب) الحساب الرأسمالي والمالي

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات، وهو يمثل التدفقات الرسمية والخاصة والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة، بالإضافة إلى حركة الاستثمارات الرسمية والخاصة، وقد سجل هذا الحساب عجزاً مقداره 77.5 مليون دولار لتشكل نسبته 0.3% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. ويتوقع أن يظل صافي الحساب الرأسمالي والمالي في نهاية عام 2020 ثابتاً كما كان في عام 2019 عند حدود 77.5 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

(ت) الميزان الكلي

سجل الميزان الكلي عجزاً مقداره 1065.1 مليون دولار عام 2019، ليمثل ما نسبته 4.7% من الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى العجز خلال عام 2019 بدرجة أساسية إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري الناتج عن انخفاض حصة الحكومة من صادرات النفط والغاز، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما زاد من حدة عجز ميزان المدفوعات تحول فائض الحساب الرأسمالي إلى عجز نتج عن ارتفاع تدفقات الاستثمار المباشر للخارج إضافة إلى انخفاض الاستثمارات الأخرى خلال 2019، لينعكس ذلك على إجمالي الاحتياطيات الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي التي انخفضت بقيمة 1316.5 مليون دولار خلال عام 2019. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزان الكلي للمدفوعات في نهاية عام 2020 بمقدار 13.4 مليون دولار، وبنسبة 1.3% ليبلغ 1078.5 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 5.0% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

ثانياً/ موقف الدين العام الخارجي

نظراً لعدم توفر بيانات دقيقة من الجهات والدول المقرضة والمانحة عن حجم المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية، فقد تم تكوين فريق عمل يضم ممثلين من البنك المركزي

ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون

الدولي، لجمع البيانات المتعلقة بالدين

العام الخارجي وذلك عن طريق التواصل

مع الجهات المقرضة وإعادة تشغيل نظام

الدمفاس.

وتشير آخر التقديرات التي قام بها صندوق

النقد الدولي لموقف الدين العام الخارجي

لليمن إلى ارتفاع الرصيد القائم للدين

العام الخارجي بمقدار 23 مليون دولار أو ما نسبته 0.3% في عام 2019 ليسجل 6658 مليون دولار، وشكل ما نسبته 29.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. في حين إنخفض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2019 بمقدار 78 مليون دولار (الأقساط والفوائد المسددة) وبنسبة 4.8% ليسجل 1535 مليون دولار. وبلغت حصته من

الدين العام الخارجي

2019	2018	البيان
6,658.0	6,635.0	موقف الدين العام الخارجي
		منه:
1,535.0	1,613.0	هيئة التنمية الدولية مطلوبات البنك المركزي لدى:
119.0	155.0	صندوق النقد الدولي

المصدر: صندوق النقد الدولي

رصيد الدين العام الخارجي القائم ما نسبته 23.0% في عام 2019. كما بلغت نسبته 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. وبلغ رصيد مطلوبات البنك المركزي لدى صندوق النقد الدولي في عام 2019 مقدار 36.0 مليون دولار.

الملحق الإحصائي

دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية

تركز النشرة الاقتصادية والنقدية الربع السنوية التي يصدرها البنك المركزي اليمني إبتداء من ديسمبر 2020 على تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية وآفاقها المتوقعة بالإضافة الى التطورات الاقتصادية والنقدية المحلية. وفيما يلي أبرز ما تضمنته النشرة:

أولاً/ الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية

يمثل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه في تشخيص تطور الأوضاع الاقتصادية العالمية وتوقعاتها المستقبلية، في حين نعتد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في حال توفرها لتشخيص أوضاع الاقتصاد الوطني.

ثانياً/ التطورات النقدية والمصرفية

يعتبر البنك المركزي اليمني المصدر الرئيسي للإحصاءات النقدية والمصرفية. وتقوم الإدارة العامة للحسابات المركزية بتزويد الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بميزانية البنك المركزي، كما تقوم الإدارة العامة للرقابة على البنوك بتزويدنا بالميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية وكذلك نشاطاتها المختلفة.

وتقوم الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بجمع هذه البيانات وتجهيزها للنشر بشكل دوري وبما يتناسب مع دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000 ويعامل البنك المركزي البيانات التي جمعها بشكل منفرد عن المؤسسات المعنية بالسرية التامة. وتُنشر البيانات النقدية بصورتها النهائية (غير أولية) وتتم مراجعة هذه البيانات عند إجراء أي تعديل يتعلق بالمنهجية المتبعة وتصنيف البيانات النقدية. وفيما يلي تعريف بمضمون أبرز المصطلحات الواردة في الجداول النقدية والمصرفية:

- **البنوك:** تشتمل على جميع البنوك التجارية والإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية والتي تقبل الودائع.

- **الجهاز المصرفي:** يشتمل على البنك المركزي اليمني والبنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن.
- **الحكومة:** تشتمل على الحكومة المركزية والمجالس المحلية.
- **مؤسسات الضمان الاجتماعي:** وتشتمل على الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات ومؤسسات التقاعد الأمني والعسكري.
- **المؤسسات العامة:** تشتمل على المؤسسات العامة (غير المالية) المؤسسات والشركات التي للحكومة مصلحة و/أو قوة تصويتية مؤثرة فيها.
- **القطاع غير الحكومي:** ويشمل كل القطاعات المحلية ما عدا الحكومة ومؤسسات الضمان الاجتماعي.
- **المقيم:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة داخل اليمن أو مضى على إقامته في اليمن مدة سنة فأكثر، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص. باستثناء الهيئات والمؤسسات الدولية والطلاب الأجانب الذين يقيمون لأكثر من سنة.
- **غير المقيم:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة خارج اليمن و/أو الذي لم يكمل مدة سنة من الإقامة داخل اليمن، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص. باستثناء العائلات والأفراد الذين لهم مركز أو مصلحة اقتصادية في اليمن ولهم سكن دائم حتى لو أقام به بشكل متقطع.
- **صافي الأصول الخارجية:** يمثل الأصول الخارجية، للجهاز المصرفي مطروحا منها الخصوم الخارجية على الجهاز المصرفي استناداً إلى مفهوم الإقامة. ويحتسب لكل من البنك المركزي والبنوك من واقع الأصول والخصوم الخارجية الواردة في ميزانياتها.
- **صافي اقتراض الحكومة:** يمثل مجموع المطالبات على الحكومة المركزية والمجالس المحلية للجهاز المصرفي مطروحاً منه مجموع الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.
- **المطالبات على القطاع غير الحكومي:** يمثل مجموع المطالبات على المؤسسات العامة والقطاع الخاص المحلي.

- **صافي البنود الأخرى:** عبارة عن مجموع الأصول الأخرى للجهاز المصرفي مطروحاً منه الخصوم الأخرى للجهاز المصرفي وهي البنود التي لم ترد ضمن تعريف صافي الأصول الخارجية وصافي إقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي من ميزانية البنك المركزي والميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية.
- **النقد المصدر:** هو النقد الذي أصدره البنك المركزي ويتكون من النقد المتداول خارج البنوك مضافاً إليه النقد في الصندوق لدى البنوك.
- **النقد:** النقد المتداول مضافاً إليه ودائع تحت الطلب بالريال لدى الجهاز المصرفي لكل من القطاع الخاص (المحلي) والمؤسسات العامة.
- **شبه النقد:** يشمل كل من ودائع الادخار ولأجل بالريال اليمني والودائع بالعملات الأجنبية لكافة القطاعات المذكورة في تعريف النقد لدى الجهاز المصرفي مضافاً إليها ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي.
- **عرض النقد:** يساوي النقد مضافاً إليه شبه النقد ، ويعادل ايضاً مجموع كل من صافي الأصول الخارجية وصافي إقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي وصافي البنود الأخرى.
- **ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتشمل الآتي:**
 - (1) **الاحتياطي الإلزامي:** قيمة الحد الأدنى الذي يتوجب على البنوك الاحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل الإيفاء بنسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على الودائع لدى البنوك.
 - (2) **الحسابات الجارية:** وهي الحسابات الجارية المفتوحة لدى البنك المركزي اليمني بالعملية المحلية وبالعاملات الأجنبية من قبل البنوك. ولا تعتبر شهادات الإيداع بالريال ضمن هذه الحسابات.
- **سلفيات البنوك:** الائتمان الممنوح من البنوك التجارية على هيئة قروض وتسهيلات وأوراق مالية مخصصة مضافاً إليها تمويل البنوك الإسلامية لعملياتها الاستثمارية.

• **القروض والسلفيات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك:** يشمل هذا البند القروض والتسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل البنوك للقطاع الخاص بالإضافة إلى استثمارات البنوك في أسهم الشركات.

• **القروض والسلفيات الممنوحة للحكومة من قبل البنوك:** وتمثل ودائع الوكالة (بديل الصكوك الإسلامية)، شهادات الإيداع، بالإضافة إلى السندات الحكومية.

• **تطور أسعار الصرف والسياسة النقدية:**

يعتبر محور أسعار صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية الرئيسية من المحاور التي يسعى البنك المركزي جاهداً لأستقرارها عبر إجراءات السياسة النقدية الفعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي بين العرض والطلب وكبح جماح التضخم في الأسعار. وتعتبر الإدارة العامة للنقد الأجنبي وشئون الصرافة مصدر تلك البيانات والإجراءات.

ثالثاً/ تطورات المالية العامة

تعتبر وزارة المالية مصدر بيانات الموازنة العامة للدولة فإذا تعذر الحصول على تلك البيانات في وقتها نضطر الى الإعتماد على بيانات أولية من الإدارة العامة للموازنة بالبنك المركزي اليميني وتشمل بيانات الموازنة على الآتي:

• **الإيرادات العامة:** تشمل الإيرادات العامة على إيرادات النفط والغاز والإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة بما فيها الرسوم الجمركية، والإيرادات غير الضريبية.

• **المنح:** وتشمل كافة المبالغ المتحصل عليها كهبات بدون مقابل من الدول الشقيقة والصديقة.

• **النفقات العامة:**

تشمل النفقات العامة على النفقات الجارية وتتضمن الباب الأول والثاني والثالث حسب التبويب الاقتصادي بينما تحتوي النفقات التنموية والرأسمالية على الباب الرابع والخامس.

• **الميزان الكلي:** يمثل موقف الموازنة العامة للدولة ويظهر مدى تغطية الإيرادات العامة لجميع أوجه الإنفاق العام.

رابعاً/ القطاع الخارجي

• ميزان المدفوعات:

طبقاً لقانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لسنة 2000 يعتبر البنك المركزي المسؤول عن تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات، حيث كلفت إدارة ميزان المدفوعات التابعة للإدارة العامة للبحوث والإحصاء بتجميع بيانات ميزان المدفوعات من مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية، وكذا من واقع مسوحات شركات الاستثمار.

• الدين العام الخارجي:

الإدارة العامة للقروض والمساعدات الخارجية بالبنك المركزي اليمني هي مصدر بيانات الدين العام الخارجي. وفي هذا الجانب يمكن الإشارة إلى أن الرصيد القائم للدين الخارجي: يمثل المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية مطروحاً منها الأقساط المسددة، مضافاً إليها متأخرات الأقساط والفوائد.

تنبيه:

- إبتداءً من أغسطس 2008 تم تعديل وتحديث البيانات النقدية والمصرفية وفقاً لدليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000، وقد وضعت هذه الملاحظة حتى يسهل على الباحثين والمتابعين والمهتمين معرفة أسباب التغير في الأرقام.
- حسب المادة (45) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 تعتبر جميع المعلومات والبيانات الافرادية التي تقدم للبنك المركزي معلومات سرية على نحو صارم وتستخدم فقط للأغراض الإحصائية، ولا تنشر أية معلومات تكشف عن الأحوال المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية.
- تعتبر البيانات الواردة في النشرة التي تردنا من مصادرها كالوزارات والأجهزة الحكومية بيانات أولية قابلة للتغيير في حال تم تعديلها من مصدرها.
- في حال تعذر الحصول على البيانات الإحصائية من الوزارات والأجهزة الحكومية نضطر الى الأخذ بتوقعات صندوق النقد الدولي.
- تصدر هذه النشرة عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن - الجمهورية اليمنية.

هاتف +967-2-256518

البريد الإلكتروني: RSD@CBY-YE.COM